

مجلس النواب يواكب الحرب على غزة توصية بملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين

ترجم لبنان تضامنه مع الشعب الفلسطيني واستنكاره للعدوان الاسرائيلي على غزة وللمجزرة التي ارتكبتها اسرائيل بقصفها المستشفى الاهلي المعمداني، بوقفات ومسيرات في اكثر من منطقة، وبحداد عام واقفال شمل كل المؤسسات والادارات العامة

لكن مجلس النواب كانت له مواكبته الخاصة لهذا العدوان من خلال المواقف التي اطلقها رئيس مجلس النواب نبيه بري وكذلك النشاطات التي قام بها النواب، لاسيما منهم نواب لجان الصحة والشؤون الخارجية وحقوق الانسان، حيث اجمعت المواقف على التوصية بتشكيل لجنة متابعة لتحضير ملف الدعوى على الكيان الاسرائيلي تمهيدا للمحاكمة والقصاص، وتشكيل لجنة من وزارات الخارجية والعدل والدفاع والاعلام من اجل تكوين ملف قانوني حقوقي لكل الخروق والاعتداءات الاسرائيلية ومواكبة الاحداث،

الاسلامي، رأى ان "الدفاع عن غزة وعن فلسطين ليس مسؤولية فصيل فلسطيني بعينه وليست مسؤولية الفلسطينيين وحدهم، بل هي مسؤولية الامة جمعاء ومخطط الترانسفير للشعب الفلسطيني من قطاع غزة في اتجاه شبه جزيرة سيناء اذا ما قدر له ان يمر هو ليس سقوطا وقضاء على القضية الفلسطينية، اما هو سقوط للامن القومي العربي والاسلامي".

من جهتها، اصدرت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية بيانا شجبت خلاله العدوان الاسرائيلي على المستشفى المعمداني في غزة، كما اوصت بعد اجتماع عقده لبحث تطورات الحرب على غزة، بتشكيل لجنة متابعة لتحضير ملف الدعوى على الكيان الاسرائيلي تمهيدا للمحاكمة والقصاص.

علامة: ما جرى جريمة ابادة جماعية موصوفة

رئيس اللجنة النائب فادي علامة: "ان ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان اسرائيلي متوحش، قصفا وتدميرا واغتيالات وحصارا وتجويعا واستهدافا اعمى للبشر والحجر، يرتقي الى مصاف جريمة ابادة جماعية موصوفة ومكتملة العناصر".

■ ما هو المطلوب والذي يمكن القيام به كلجنة برلمانية؟

□ ان عبارات الاسى والغضب والادانة لم تعد تكفي، اذ ان المطلوب اليوم هو مواجهة الباطل بالحق ورفع القضية امام المحكمة الجنائية الدولية لكي يتم التحقيق وتحديد المسؤوليات ومحاكمة المرتكبين مهما علا شأنهم، فما جرى ويجري في غزة هو عمل غير مسبوق



رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب فادي علامة.

”

تدمير المستشفى المعمداني يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقيات جنيف، 1949

“

لجهة انتهاكات حقوق الانسان وكل القواعد والمواثيق والقوانين الدولية. نحن سنسعى بما نستطيع من دعم سياسي وقانوني واخلاقي محليا ودوليا، لمواكبة اصحاب الحق في تقديم الدعاوى والشكاوى امام الجهات القضائية والقانونية الدولية من اجل وقف المجزرة التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني.

■ هل يمكن ان تساهم الهجمات الاخيرة على المستشفيات والطواقم الطبية بادانة العدوان وكيف؟

□ ان تدمير المستشفى المعمداني على رأس المئات من المرضى والنازحين العزل يشكل انتهاكا صارخا لابطسب قواعد النزاعات المسلحة وحدوثه بعد حملة اعلامية اسرائيلية لاخلاء المستشفيات يثبت التهمة على الكيان الاسرائيلي ويدينه بصفته مرتكب انتهاكات خطيرة للبروتوكولات الاضافية لاتفاقيات جنيف

1949 وبالتالي يتوجب ضرورة ملاحقة المسؤولين الاسرائيليين كمجرمي حرب.

■ لبنانيا، كيف يمكن ترجمة التحرك البرلماني وتحديدا من خلال لجنة الشؤون الخارجية؟

□ كان هناك الكثير من الاراء والانتقادات حول ما يمكن للبنان ان يقوم به وماذا سيحل بهذه التوصيات التي ترفعها

اللجنة لمجلس النواب لمتابعة هذه القضية، لاسيما وان لبنان ليس عضوا او لم يوقع الانضمام الى اتفاقية روما المتعلقة بمحكمة التمييز الدولية. لكن نحن نعتبر، وما زلنا نتشاور مع الخبراء في القانون الدولي، انه يمكن ان تشكل دعما سياسيا خصوصا وان اللجنة اصدرت التوصية بالاجماع وهي الثانية بعد توصية النزوح السوري، والحضور يمثلون غالبية القوى السياسية، نحن لسنا طرفا مباشرا كوننا لسنا اعضاء في الاتفاقية، ولكن يمكننا ان ندعم اصحاب الحق الاخوة الفلسطينيين كونهم الجهة المعنية التي تستطيع تقديم الشكاوى والدعاوى، ورغم ذلك هناك رأي يقول ان لبنان يستطيع تقديم شكوى الى الامم المتحدة، وهناك سابقة عندما استهدف العدو الاسرائيلي منشآت الزهراني، وقد صدر حكم لمصلحة لبنان وفرض على العدو دفع تعويضات، ولكن للاسف لم يتابع من قبل لبنان.

موسى: مهاجمة المنشآت الطبية يتعارض مع اتفاقية جنيف

المدنيين وممتلكاتهم، فضلا عن البروتوكول الاول الملحق والذي ينص على ضرورة حماية المدنيين في اثناء النزاعات المسلحة".

■ كيف قرأتم استهداف المنشآت الطبية والصحية من الاحتلال في غزة؟

□ الهجمات على المنشآت الطبية تتعارض مع احكام المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على حماية الوحدات الطبية وتحظر استهدافها، كما ان المادتين 12 و13

بدورها، دانت لجنة حقوق الانسان البرلمانية الاعتداء على الصحفيين والمواطنين العزل في لبنان والمجازر في فلسطين، وطلبت من الحكومة تحضير ارضية استباقية لمواجهة اي طارىء.

وقال رئيس اللجنة النائب ميشال موسى: "يشكل العدوان الاسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني في غزة ومناطق اخرى خرقا صريحا وفاضحا للقانون الدولي الانساني، وخصوصا المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تحظر استهداف

من البروتوكول الاول الملحق بالاتفاقية الذي يرعى حق الجرحى والمرضى في الحصول على العناية الطبية وتحظر على نحو صريح استهداف المستشفيات والوحدات الصحية، لذلك فان تدمير المستشفى المعمداني واستهداف المئات من المرضى والنازحين المعزولين، يشكل انتهاكا صارخا لابطسب قواعد النزاعات المسلحة ويصنف بجريمة ضد الانسانية. وتأتي هذه الفاجعة بعد حملة اعلامية اسرائيلية لاخلاء المستشفيات ما يثبت التهمة على الكيان الاسرائيلي

عبد الله: الموقف موحد لمواجهة اي عدوان



رئيس لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية النائب بلال عبدالله.

كذلك نفذ النواب اعضاء لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية البرلمانية وقفة تضامنية مع القطاع الطبي والاستشفائي والتمريضي الذي تعرض لابشع انواع العدوان في قطاع غزة. وقال رئيس اللجنة النائب بلال عبدالله: "لقد كانت وقفة النواب في لجنة الصحة تتجاوز الادانة والاستنكار للعدوان الصهيوني على غزة والفلسطينيين، فنحن نعرف ان هذا العدو لا يحترم القيم الانسانية والقواعد والقوانين والمواثيق الدولية من خلال استهداف المدنيين العزل والطواقم الطبية والمستشفيات واخرها مجزرة مستشفى المعمداني في غزة".

وقوانين ومواثيق دولية وانسانية، ولا يحترم ادنى الحقوق الانسانية.

■ ما هو المطلوب من المجتمع الدولي؟ □ المطلوب من المجتمع الدولي ودعاة حماية حقوق الانسان والحرية والديموقراطية، ان لا ينظروا بعين واحدة تجاه المذابح والارتكابات التي تحصل في غزة وفلسطين وان يقر ما يسمى المجتمع الدولي بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته وانه شعب يستحق العيش بسلام كغيره من شعوب العالم. المطلوب من المجتمع الدولي العدالة والمساواة وعدم التمييز والاستثناء للخروج على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، لاسيما المتعلقة بالقضية الفلسطينية واعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ووقف سفك الدماء والقتل والتدمير.

والخطوات التي من شأنها مواكبة اي تطور قد يحصل على الساحة الداخلية، وخصوصا تجاه اهلنا في الجنوب، وكذلك ضرورة وضع خطة طوارئ على الصعيد الصحي بما يعزز جهود المستشفيات والقطاع الطبي الذي كان يعاني من مشاكل عدة اصلا. واكدنا ان ما جرى ويجري في غزة يشكل دليلا اضافيا على طبيعة العدو الاسرائيلي الذي لا يحترم اي قواعد

■ ما هي الرسالة التي اردتم ايصالها؟ □ اردنا من خلال هذه الوقفة ان نوصل رسالة للقول باننا في لبنان ومن كل الاطياف السياسية نتوحد تجاه القضية الفلسطينية، ونحن نعلم الواقع الصعب للناس والدولة معا، ولكن في حال حصل اي تطور او عدوان على لبنان، فالجميع موحد لاحتضان شعبنا ودعم المقاومة في مواجهة اي عدوان، مع التاكيد بأن كل القوى السياسية تتصرف بوعي وحكمة ومسؤولية في هذا المجال.

■ ماذا عن المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تحمي القطاع الطبي؟ □ لقد ذكرنا بالمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تحمي القطاع الطبي والاستشفائي في حالات الحرب والنزاعات، واكدنا على تمتين الوضع الداخلي واتخاذ كل الاجراءات



رئيس لجنة حقوق الانسان النائب ميشال موسى.

استباقيا على امل الا تتطور الامور وتتسع. كما اكدنا ان حرية التعبير عن الغضب والموقف مقدسة، ويجب الا تذهب الى الاعتداء على الاملاك الخاصة والعامه، وطالبنا الحكومة بتشكيل لجنة من وزارات الخارجية والعدل والدفاع والاعلام من اجل تكوين ملف قانوني حقوقي لكل الخروقات والاعتداءات الاسرائيلية ومواكبة الاحداث، اضافة الى درس سبل واليات المراجعات والشكاوى للاعتداءات الاسرائيلية.

■ طالبتكم بتشكيل لجنة وزارية فما هي مهمتها؟ □ لهذه اللجنة دوران: الاول، توثيقي للارتكابات والجرائم التي يرتكبها العدو الاسرائيلي.

الثاني، درس سبل واليات المراجعات والشكاوى الدولية للاعتداءات الاسرائيلية وكيفية تقديم الشكاوى لمجلس حقوق الانسان والدعاوى للمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وكذلك الشكاوى الى مجلس الامن.

■ ما هي رسالتكم ك لجنة حقوق انسان في مجلس النواب اللبناني؟ □ ان الاستمرار في هذه الاعمال الوحشية يمثل اهانة لقيم الانسانية كما ينذر بانزلاق المنطقة الى مزيد من الفوضى والدمار، ويشكل جرائم حرب كما وصفتها المادتان 32 و33 من اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الثاني الملحق بها. المطلوب من المجتمع الدولي التحرك بشكل فاعل وفوري لضمان حماية الحقوق والحياة الانسانية في غزة المنكوبة ووضع حد لهذه الاعتداءات ومنه توسع رقعة النزاع. كما تتطلب هذه الانتهاكات الخطيرة التحقيق الفوري والمساءلة القانونية وفقا للقانون الدولي الانساني والمواثيق العالمية ذات الصلة، وتاليا ملاحقة المسؤولين الاسرائيليين كمجرمي حرب وانزال العدالة الجنائية بهم.

التحرك فورا وضمان القضية والعمل على حماية حقوق الانسان وتحقيق العدالة بعيدا من السياسة ومصالح الدول الكبرى على حساب حقوق الانسان.

■ اصدرت اللجنة جملة من التوصيات، كيف يمكن ترجمتها؟ □ التوصيات دانت الاعتداء على الصحفيين والمواطنين العزل في لبنان وما يجري من اعتداءات ومجازر في فلسطين، وطلبنا من الحكومة تحضير الارضية المناسبة للخدمات الاساسية

ويدينه كمرتكب لانتهاكات خطيرة ازاء اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الاضافية، كما ان استهداف الصحفيين الى حدود ان يودي ذلك بحياتهم كما حصل مع الشهيد عصام عبدالله يشكل انتهاكا صارخا لسلامتهم وللحرية الصحافية وحقوق الانسان، الامر الذي يضرب عرض الحائط المادة 79 من البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف، والتي تلزم الاطراف المتحاربة تحييد لا بل حماية الصحفيين في اثناء النزاعات المسلحة وقرار مجلس الامن الدولي رقم 1738، والقاعدة 34 من الدراسة الدولية للجنة الدولية للصليب الاحمر.

■ ما هي رسالتكم ك لجنة حقوق انسان في مجلس النواب اللبناني؟ □ ان الاستمرار في هذه الاعمال الوحشية يمثل اهانة لقيم الانسانية كما ينذر بانزلاق المنطقة الى مزيد من الفوضى والدمار، ويشكل جرائم حرب كما وصفتها المادتان 32 و33 من اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الثاني الملحق بها. المطلوب من المجتمع الدولي التحرك بشكل فاعل وفوري لضمان حماية الحقوق والحياة الانسانية في غزة المنكوبة ووضع حد لهذه الاعتداءات ومنه توسع رقعة النزاع. كما تتطلب هذه الانتهاكات الخطيرة التحقيق الفوري والمساءلة القانونية وفقا للقانون الدولي الانساني والمواثيق العالمية ذات الصلة، وتاليا ملاحقة المسؤولين الاسرائيليين كمجرمي حرب وانزال العدالة الجنائية بهم.